Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعة الفيوم
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

الصندوق الكويتي للتنمية

وضوابط عمله في ضوء الشريعة الإسلامية

إعداد الباحث

سليمان دريع العازمي

لنيل درجة الدكتوراه

تحت إشراف

أ ..د. يوسف عبد الرحمن الفرت
(أستاذ الشريعة المساعد المتفرغ بالكلية)

أ. د. محمـــد فهيم الجنـــدي
استاذ الشريعة الإسلامية المساعد للكلية

تاريخ الرسالة ١٤٢٧ هجري ٢٠٠٦ ميلادي

١٤٠٩

شكر وتقدير

إلى أستاذي ووالدي الموقر فضيلة الأستاذ الدكتور/ **يوسف عبد الرحمن الفرت** - حفظه الله ورعاه- أقدم شكري وعظيم امتناني الذي وسعني بحلمه ولطفه أثناء إشرافه على هذه الرسالة. والذي مكنّي من لقائه، حيث أفادني بآرائه القيّمة وتوجيهاته السديدة، على كثرة أعماله واشتغاله، مما كان لها الأثر الكبير في التغلب على مصاعب البحث فجزاه الله خيرًا، وبارك في جهوده لصالح الإسلام والمسلمين.

والشكر موصول للدكتور الفاضل **محمد فهيم الجندي** المشرف المشارك على تعاونه وحسن تعامله، فجزاهما الله عني كل خير.

كما أشكر صاحبي الفضيلة عضوي لجنة المناقشة على تكرمهما بقراءة الرسالة وإفادتي بعلمهما وتوجيهاتهما، وهما:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ **محمد نبيل غنايم**

وفضيلة الأستاذ الدكتور/ **عبد اللطيف عامر**

ومن الاعتراف بالفضل ورد الجميل؛ إسداء الشكر وبذل الدعاء لجميع أساتذتي الكرام، ولكل من أعانني على إنجاز هذا البحث.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نَحْمَدُه، ونستعينُه، ونستغفِرُهُ، ونعوذُ به مِن شرور أنفسِنا، وَمِن سيئاتِ أعمالنا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِل فلا هَادِيَ له. وأشْهَدُ أن لا إله إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلا وأنْتُم مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وخَلَق مِنْها زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنهما رِجَالاً كَثِيراً وَنِساءً واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرْحَامَ إنَّ اللهَ كان عليكم رقيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أعْمَالَكُم وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُم وَمَنْ يُطعِ اللهَ ورسُولَه فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيما﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١][1].

وبعد

---

(١) خطبة الحاجة أخرجها: أبو داود ٢/٢٣٨-٢٣٩ (٢١١٨) ٦- كتاب: النكـــاح، ٣٣- باب: في خطبة النكاح، والترمذي ٣/٤١٣ (١١٠٥) ٩-كتاب: النكاح، ١٧: باب: ما جاء في خطبة النكاح، وقال: حديث حسن، والنسائي ٣/١٠٤-١٠٥ كتاب: الجمعة، باب: ما يستحب من الكلام عند النكاح، وابـــن ماجـــه ١/٣٠٩-٦١٠ (١٨٩٢) ٩- كتاب: النكاح، ١٩- باب: خطبة النكاح، وأحمد ١/٣٩٢-٣٩٣. وصححه الألبـــاني في ((المشكاة)) (٣١٤٩) .

فأقدم بحثي هذا عن موضوع من الأهمية بمكان بالنسبة لمشروعات التنمية في العالم بعامة وفي الوطن العربي بخاصة، وذلك لتقويم الموضوع بالمقياس الشرعي حتى يكون عمل مؤسساتنا في ضوء أحكام ديننا الحنيف، كما نبحث في الإشكالات التي تقابلها مثل هذه المؤسسات والتي تضطرها إلى الولوج في معاملات قد تتعارض في بعض الأحيان مع الشريعة الإسلامية.

وهذا الصرح العظيم المسمى: بـ (الصندوق الكويتي للتنمية) جدير بالبحث والدراسة؛ فمقره دولة إسلامية، ومؤسسوه من ولاة أمور المسلمين، وسمته طابع العمل الخيري الذي يحث عليه الإسلام وثمراته بلغت مشارق الأرض ومغاربها، فكان عوناً لأكثر من مائة دولة، كما أنه أول صندوق من صناديق الدول النامية أنشئ لمساعدة هذه الدول، ثم حذا حذوه بعض الدول الأخرى.

فقد أسس الصندوق الكويتي للتنمية عام ١٩٦١م، وفي عام ١٩٦٨م أُسس الصندوق العربي للإنماء التابع لجامعة الدول العربية، وفي عام ١٩٧٤م أُسس صندوق ((أبو ظبي)) للإنماء ، ثم الصندوق السعودي للتنمية عام ١٩٧٥م، ثم الصندوق العراقي للتنمية الخارجية عام ١٩٧٨، وبعض الصناديق الأخرى في الدول العربية إضافة إلى بعض الدول غير العربية.

وبالنسبة للصناديق العربية فإن تركيز أعمالها في الدول العربية بخلاف الصندوق الكويتي للتنمية الذي امتد نشاطه إلى غالب الدول النامية في أنحاء العالم.

وإذا كنت أقدم هذه الدراسة الشرعية لمعاملات الصندوق وأعرض ما فيها من مآثر ومثالب وما قد يعتريها من تعارض مع بعض الأحكام الشرعية؛ فإن هذا من دافع حرصي على تقدم هذا الصرح العظيم واتساع نشاطه حتى يكون عوناً

لتقدم الإنسان وقيامه بإعمار هذه الأرض، وتقديم المثل للدور الإسلامي العربي في المساهمة في التقدم الحضاري.

وإنني إذ أقدم هذه الدراسة بصورة محايدة، وبحرية كاملة أحاول أن أسلك طريق البحث العلمي السليم الذي يجب أن تتحلى به كل البحوث وذلك دون محاباة أو مجاملة بهدف الوصول إلى الحقيقة الكاملة لنسهم في إعلاء شأن هذه المؤسسات. وفي الوقت نفسه فإنني أرفض الآراء المثبطة التي تحط من قدر هذه المؤسسات بحجة بعض الملاحظات، أو عدم التوفيق في بعض المعاملات، فهذه نظرة لا تؤدي إلا إلى القعود والإحباط.

ولعل بحثي هذا يكون خطوة لتقويم المؤسسات الاقتصادية والتنموية العربية وبيان موقعها من الشرع الحنيف حتى تكون نهضتها التي نتطلع إليها تتفق مع ديننا، وحتى لا يكون هناك انفصام بين إيماننا وأعمالنا.

وأسأل الله أن يوفقني لإتمام هذا البحث بالصورة التي تفيد في الواقع العملي؛ لتعم فائدة هذه البحوث مؤسساتنا، ولا تكون مجرد رسائل علمية محصورة بين أسوار الجامعات.

إن الشريعة الإسلامية هي المنهج القويم، والصراط المستقيم الذي به صلاح المعوج من الأفهام، وبفضله يتميز الحلال من الحرام وعلى ضوئه تشرع الأحكام.

ولما كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من المؤسسات الوطنية التي أنشأتها حكومة دولة الكويت لخدمة وتنمية الاقتصاد

العربي، وللإسهام في رفع الأعباء والمعاناة عن بعض المجتمعات؛ وذلك من خلال القيام بمشروعات متعددة في جهات ومجالات شتى.

وكان المأمول عندي، ولدى الغيورين من المسلمين أن تكون تصرفات الصندوق كلها في إطار من الحدود الشرعية، والضوابط الإسلامية لاقتصاد يبتغي نفع بلاد عربية وإسلامية وعالمية وينأى بجهده في الخير أن تشوبه شائبة تبعد به عن الضوابط الشرعية في الجوانب الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فقد استخرت الله -عز وجل- أن يلهمني الرشد إلى اختيار موضوع للتقدم به لنيل درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم، جامعة الفيوم.

فكان التوفيق حليفي إلى اختيار هذا الموضوع بعنوان: الصندوق الكويتي للتنمية وضوابط عمله في ضوء الشريعة الإسلامية:

وأبين فيما يأتي الجوانب الأساسية لعملي في هذا الموضوع:

أولًا: أسباب اختيار الموضوع:

(١) أن الصندوق يقوم بتنفيذ العديد من المشروعات في بقاع شتى من العالم مما يتطلب معه الوقوف على الرؤية الشرعية الصحيحة لعمل الصندوق .

(٢) أن المتغيرات الاقتصادية الحديثة قد طرأت على عمل الصندوق ومنهجه – مما لم يك موجودًا حال تأسيسه – وذلك يتطلب بيان حكم الشرع في هذا الجهد الطيب.

(٣) أنه قد لوحظ على بعض مشروعات الصندوق أنها تتم خـــارج نطـــاق الضوابط الشرعية وأنه يلزم أن تخضع لهذه الضوابط، وتتقيد بها.

(٤) الحاجة الماسة لمعرفة كثير من الأحكام المتعلقة بأعمال الصندوق.

(٥) أن الكتابة في مثل هذا الأمر مما يظهر عظمة هذه الشريعة وشـــمولها واحتواءها لكل المستجدات المعاصرة بأحكام، خلافًا لما يظنه أعداء الله ومن انخدع بهم.

(٦) أني لم أجد حسب اطلاعي من كتب بتفصيل في هذا الأمر.

ولهذه الأسباب ولغيرها اخترت الكتابة في هذا الموضوع مستعينًا بالله وهو حسبي، عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون.

ثانيًا: منهج الدراسة في البحث:

تقوم الدراسة على أساس من الاستقراء والوصف والتحليل لكل ما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية من أنشطة ومشروعات وخدمات في مختلف البلاد التي قدم لها يد العون في سبيل تحقيق تنمية لمجتمعاتها، ومن ثم يتبين الباحث ما يكون من التزام الضوابط الشرعية في هذه الأنشطة، وما يبعد عنها قليلًا أو كثيرًا؛ فيدلي بدلوه في التأكيد على الجوانب الصحيحة، ويحاول أن يصوب التصرفات التي لـــم ترتبط بالضوابط الشرعية.

ثم تأتي خطوات الدراسة من حيث عزو الآيات وتخريج الأحاديث فقد قمت أثناء البحث بعزو الأقوال لأصحابها وللمصادر التي نقلتُ منها، وكذلك التعريـــف بالمصطلحات الواردة في الرسالة لغةً واصطلاحا، وخرجتُ الأحاديث الواردة فيها

والتزمتُ في التخريج الاكتفاء بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما، وإذا لم يكن كذلك خرجته باستيفاء حسب الطاقة ونقلت بعض الأقوال في الحكم عليه وبيان علته، إذا كان فيه علة.

ثالثًا: الدراسات السابقة عن الصندوق:

بعد الرصد والتتبع ثبت عندي أهمية الموضوع، وهو من جملة مواضيع حيوية وأساسية وضرورية تندر فيها الدراسات والأبحاث ولو بشكل تراكمي رجاء أن تعقبه عملية التنقيح والتقويم والفرز، شأن كثير من المواضيع التي تحولت بسبب البحث العلمي المسئول من الهامش إلى البؤرة، فكان لها شأن خطير في التنوير والتغيير.

ومبلغ علمي أنه لا توجد دراسة التزمت مبدئيًا بتتبع واستيعاب الضوابط الشرعية لمعاملات الصندوق الكويتي للتنمية .

وأما دراسة الموضوع بغير ضوابط شرعية فلم أجد حسب اطلاعي وتتبع القائمين على مكتبة الصندوق وسؤالهم فتبين لي وجود دراسات قليلة وهي:

١- تقييم نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الإقراض.

وهي أطروحة ماجستير من جامعة الكويت شعبة الإدارة سنة ١٩٧١، إعداد: علي محمد البداح، عدد أوراقها: ٤٢ صفحة.

إشراف الدكتور: محمد سامي محمد، والدكتور محمود صادق بازرعة وتناولت الرسالة أهداف الصندوق الاقتصادية والسياسية، ثم تناولت نظام الإقراض في الصندوق، ثم تناولت مصادر تمويل الصندوق واستخداماتها.

٢- التعاون من أجل التنمية:

الصندوق الكويتي في العالم النامي.

تأليف: مايكل ماكينون، طبع سنة ١٩٩٧.

وتناول المؤلف نشاط الصندوق الكويتي في العالم.

وعدد صفحات الكتاب ١٩٢ صفحة.

يقدم عرضا شاملا لطبيعة ونطاق العمليات الراهنة للصندوق حول العالم، ويغطي الكتاب مشاريع تتفاوت ما بين عمى[١] النهر في غرب أفريقيا إلى تطوير مطار في الصين ، وبين هذا الكتاب كيف سيمضي الصندوق الكويتي قدما بالقيام بدور أساسي في التعاون الإنمائي في سائر أنحاء العالم، وذلك من خلال تطلعاته البعيدة المدى ، وعلاقات المشاركة التي أقامها مع وكلاء التنمية الأخرى .

٣- مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ((دراسة جغرافية)).

بحث نشر بمجلة العربية للعلوم الإنسانية للأستاذ غانم سلطان.

العدد الخامس والستون -السنة السابعة عشرة- شتاء ١٩٩٩.

وقد اطلعت على مكتبة الصندوق الكبيرة كما سألت المسئولين عنها -عن كتب إضافية أو مجلات دورية- فلم أجد إلا ما ذكرت آنفًا كما اطلعت على مكتبة الجامعة والمكتبات العامة الأخرى فلم أجد ما يزيد على ذلك.

---

(١) عمى النهر : هو مرض يخرج من الجراثيم التي تكون في النهر بيصاب صاحبها بالعمى

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يمثله "الصندوق التنمية الكويتي " وما يقوم به من دور بارز في الاقتصاد العالمي وبخاصة الاقتصاد العربي ، فمعلوم أن تقدم الأمم والشعوب مرهون بتقدم اقتصادها وتنمية مشاريعها وتحقيق الاكتفاء لشعوبها بما يؤمن لها حياة كريمة مطمئنة بعيدا عن هاجس الفقر والمجاعات وإيماناً بهذا المبدأ جاءت أهداف الصندوق، وبالتبعية جاءت أهمية الدراسة في :

١- بيان أعمال الصندوق على هدي من أحكام الشريعة الإسلامية .

٢- توضيح أوجه المخالفات الشرعية .

٣- إيجاد البدائل الشرعية الصحيحة لهذه المخالفات .

٤- إظهار أهمية أعمال الصندوق وما أحدثه من تطورات للسير على نهجه من قِبل المؤسسات الأخرى .

٥- إبراز التلاحم والتضامن بين الشعوب العربية بمساعدة بعضهم البعض.

٦- دعوة للاستثمار العربي داخل البلدان العربية والإسلامية وفق الشريعة الإسلامية .

٧- فتح قنوات وجسور من التعاون والتفاهم العربي .

٨- الأخذ بيد المحتاجين ومعاونة إخواننا على أعباء الحياة .